

ورشة العمل الإقليمية حول الاستخدام الفعال للإحصاءات في السياسات، 26-28 أيلول/سبتمبر 2012

كلمة الافتتاح

أعزائي المشاركين،

السيدات والسادة،

في بداية الإحصاءات الرسمية كان هناك حاجة لمعرفة حالة المجتمع، لإعلام صانعي السياسة والسماح لهم باتخاذ قرارات مستنيرة. وتعود العمليات الإحصائية، كالتعدادات مثلاً، إلى الآلاف من السنين، ويمكننا أن نقرأ عنها في الكتب المقدسة. إذا كان الأمر كذلك، لماذا لا نزال نتحدث حتى الآن عن استخدام الإحصاءات في رسم السياسات، ولم لا نزال نبقى على الحوار الذي لا ينتهي بين منتجي ومستخدمي الإحصاءات الرسمية؟

تم القيام بالعديد من الأنشطة والمبادرات في هذا الاتجاه بالعلاقة مع رصد التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً والمنصوص عليها في إعلان الألفية للأمم المتحدة. وتم تطوير العديد من الأدوات والنهج جنباً إلى جنب مع أطر مؤشرات التنمية في هذا السياق. ولقد جلب إعلان الألفية بالتأكيد نبضات جديدة، ولكن علينا معرفة عمّا إذا كان الإحصاء كان يستخدم بالفعل في سياق اتخاذ قرارات مستنيرة.

لا شك فيه بأن المجتمع يتغير وكذا يزداد نبض حياتنا، والحاجة إلى المعلومات والأدلة تحصل على أبعاد جديدة. وعليه، يحتاج واضعي السياسات إلى بيانات أكثر دقة، وأكثر تحديداً، آنية، وأكثر تواتراً، وعموماً انهم بحاجة إلى مزيد من البيانات. وبالتالي فإن المسألة ليست ما إذا كان يتم استخدام الإحصاءات في رسم السياسات، ولكن إذا كنا ننتج إحصاءات تلبي احتياجات واضعي السياسات.

عندما نقوم بتصميم الدراسات الإحصائية الجديدة، وعندما نريد تنفيذ المسوح الإحصائية الجديدة، يمكن أن نلهم من العديد من المعايير الدولية وتجارب الدول الأخرى. ومع ذلك، هنا أود أن أشير بأن دورنا لا يقوم على تكرار عمل الآخرين وليس لإنتاج الإحصاءات، وذلك لأن شخص ما أوصى بذلك. إنما دورنا يقوم على إنتاج الإحصاءات التي يحتاجها المستخدمون، ومن هناك يجب أن نبدأ.

لذلك، سنبدأ على المستوى الوطني مع مجالات السياسات ذات الأولوية للحكومات الوطنية، وقضايا السياسات الرئيسية ذات الصلة التي تحتاج إلى معالجة على الصعيد الوطني، والحقائق التي يحتاج واضعي السياسات الوطنية إلى معرفتها. ويجب أن نترجم هذه الاحتياجات إلى مؤشرات إحصائية - المؤشرات اللازمة لرصد السياسات والمؤشرات اللازمة للإجابة على الأسئلة من قبل واضعي السياسات والمؤشرات التي يُحتاج إليها في الوقت المحدد في بلد معين. عندها سنكون من الناجحين.

من وجهة نظر خبير إحصائي، أرى هناك مصلحة بين واضعي السياسات، وبالتالي، علينا أن نتعلم كيفية إحضار البيانات ذات الصلة لهم. من ناحية أخرى، أرى أيضاً حاجة لمواكبة واضعي السياسات في تفسير وشرح الإحصاءات، فضلاً عن السعي لمعرفة ملاحظاتهم، وترصد تطور السياسات لتصميم مؤشرات جديدة لتلبية احتياجات السياسة الجديدة. هذه عملية لا تنتهي أبداً، وحاجة دائمة للحوار - حوار حيث واضعي السياسات في محاولة لتفسير اهتماماتهم واحتياجاتهم، وكذا الإحصائيين في شرح قدراتهم وإمكانياتهم.

وأعتقد أن الإحصاءات الرسمية سوف تبقى دورها في دعم صنع السياسات على مختلف المستويات من البلدية، من خلال المحافظات إلى مناطق وبلدان إلى سياسات عالمية. واسمحوا لي الآن أن أعرض لصانعي السياسات وأشرح لهم لماذا يجب من بين جميع المصادر الممكنة من المعلومات استخدام الإحصاءات الرسمية.

لا تصبح الإحصاءات رسمية بسبب قرار رسمي. إن التعريف الحديث يقول بأنه يتم تطوير الإحصاءات الرسمية في إطار المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية. إن الإحصاءات الرسمية تتبع القيم الأساسية وهي النزاهة، ذات الصلة بالموضوع، الموثوقية ومعايير الجودة العالية. إن العديد من المصادر الخاصة وغير الحكومية تقوم بإنتاج الإحصاءات، ومع ذلك، فإن الإحصاءات الرسمية تضمن مبادئها الأخلاقية واستقلالها المهني والتركيز على الصالح العام. وكخدمة للعموم، تحافظ الإحصاءات الرسمية على استقلالها التي يكفلها القانون. إن البيانات الصادرة عن الإحصاءات الرسمية موثقة توثيقاً جيداً وتعتمد على الأساليب العلمية البحتة. وتعتبر عملية إنتاج الإحصاءات الرسمية شفافة، وهناك إمكانية للتحقق من جميع المصادر.

الآن أود أن أفيد فيما يخص الإحصائيين من خلال بضع كلمات بالنسبة للتركيز على احتياجات السياسات. إن الإحصاء هو علم جميل، وهناك العديد من التوصيات والمبادئ التوجيهية المتاحة دولياً. ومع ذلك، فإن دور الإحصائيين الوطنيين هو خدمة احتياجات بلدانهم أولاً. ولذلك ينبغي عند تصميم العمليات الإحصائية، والتي تقوم بها المكاتب الإحصائية الوطنية وغيرهم من المنتجين الوطنيين للإحصاءات، التركيز على الاحتياجات الخاصة للناس في بلدانهم. لذلك، فإن تصميم الإحصاءات الرسمية على الصعيد الوطني يبدأ دائماً من متطلبات السياسة. من الصحيح أننا في المنظمات الدولية، مهتمون ببيانات قابلة للمقارنة دولياً كما أنه من الصحيح أيضاً أنه قد يهتم صانعي السياسات الوطنية في بلدكم بمقارنة بياناتهم مع البلدان الأخرى. ومع ذلك، فإن أولويات السياسات الوطنية والمحلية لا تزال المحور الرئيسي.

وهذا قد يسبب، لا محالة، اختلاف البيانات المستخدمة على الصعيدين الوطني والدولي. وقد يكون هذا الاختلاف في البيانات مشروعاً أيضاً بسبب الاختلافات المنهجية. وتركز الأساليب المطبقة على المستوى الوطني على السياسات الوطنية، في حين يخدم الأساليب المستخدمة على الصعيد الدولي في المقام الأول المقارنات الدولية. إن الطرق المختلفة غالباً ما تؤدي إلى قيمة عددية مختلفة. وينبغي استخدام البيانات للغرض الذي جمعت فيه. ولا تزال كل هذه البيانات تشكل الإحصاءات الرسمية. إن عبارة الإحصاءات الرسمية لا تتمحور حول رقم واحد صالح فقط بل حول المبادئ الأخلاقية والمهنية التي تجلب دائماً أحدث المعلومات الإحصائية ذات الصلة والموثوقة في سياق سياسة معينة.

إن الاستخدام الفعال للإحصاءات في صنع السياسة هو موضوع معقد. ولذلك، فإن هدفنا هو الجمع بين أفضل الممارسات والأفكار حول كيفية تمكّن الإحصاءات الرسمية أن تكون أداة أفضل ومصدر للمعلومات لوضع سياسات مستنيرة. وسيتم مناقشة الاستنتاجات المنبثقة من ورشة العمل هذه في دورة من شأنها أن تشكل جزءاً من الدورة العاشرة للجنة الإحصائية في الإسكوا في كانون الأول/ديسمبر. وتتألف اللجنة من رؤساء الأجهزة الإحصائية الوطنية وتهدف إلى وضع إطار مشترك يأخذ في الاعتبار الممارسات الجيدة والخبرات.

إن العمل الذي ستقومون به في الأيام الثلاثة مهم للغاية، وهناك توقعات كبيرة على مخرجات عملنا هذا. واسمحوا لي أن أتمنى لكم ورشة عمل ناجحة. ولنسمح لهذه الورشة أن تكون مثلاً للحوار البناء والمثمر بين منتجي ومستخدمي الإحصاءات الرسمية لصنع السياسات المستنيرة. وأمل أن يستمر التواصل بين مجموعة العمل هذه في المستقبل، وخاصة أن حضراتكم سترافقوننا خلال مراحل إعداد المبادئ التوجيهية والتوصيات في الاستخدام الفعال للإحصاءات في صنع السياسات.

كما وأتمنى لحضراتكم الحصول على بعض الوقت لتجربة الضيافة التقليدية الأردنية وإقامة علاقات عمل مع
الزملاء من المكاتب الأخرى.